مجتمع

إعصار رابع يضرب الفيليبين خلال شهر

وصل الإعصار «توراجي» إلى اليابسة، الاثنين، في شمال شرق الفيليبين، ما استدعى إجلاء سكان وإغلاق موانئ، في حين سبق للبلاد أن تعرّضت لثلاثة أعاصير قوية خلال أقل من شهر. وصدرت أوامر للسكان بإخلاء 2500 قرية، الأحد، لكن الوكالة الوطنية لإدارة الكوارث لم تحدد عدد الأشخاص الذين نُقِلوا إلى أماكن آمنة. كما أغلقت المدارس والموانئ والمباني الإدارية في المناطق المعرضة للخطر. وحذّرت وكالة الأرصاد الجوية من رياح وأمطار غزيرة في شمال البلاد، كما حذرت من أمواج قد تضرب جزيرة لوزون. (فرانس برس)

قتيل ومصابون بإطلاق نار في جامعة أميركية

اعتقلت الشرطة الأميركية شخصاً (25 سنة)، الاثنين، عقب حادث إطلاق نار مميت في جامعة توسكيجي بولاية ألاباما، وقع صباح الأحد. وأعلنت سلطات ألاباما مقتل شخص واحد وإصابة 16 آخرين، من بينهم 12 أصيبوا بطلقات نارية. ولم يكن الضحية، وهو شاب يبلغ عمره 18 سنة، طالباً في الجامعة، لكن بعض المصابين كانوا طلاباً. وقالت الجامعة في بيان، إنه «تم إخطار والدي القتيل بالحادث». بينما قالت الشرطة إن من بين المصابين طالبة أصيبت برصاصة في البطن، وطالباً آخر أصيب برصاصة في ذراعه. (أسوشييتد برس)

شبح ترامب يهيمن على قمة المناخ

انطلقت فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي (كوب 29)، أمس الاثنين، في باكو عاصمة أذربيجان، على وقع مخاوف من تنفيذ الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وعده بالانسحاب من اتفاقية باريس مثلما فعل لدى انتخابه عام 2016، وابتعاد دول العالم عن تنفيذ تعهدات الحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقديم التمويل اللازم للدول الفقيرة المتضررة من ظواهر مناخية متطرفة. ويستمر المؤتمر حتى الـ22 من الشهر الحالي، ويشارك فيه قادة ومسؤولون من نحو 200 دولة من بينهم عدد قليل من قادة مجموعة العشرين التي تمثل بلدانها ما يقرب من 80% من الانبعاثات العالمية. وتتوقع الدول النامية والمنظمات البيئية أن تقوم الدول الصناعية الغنية بتوفير تريليون دولار سنوياً، أي عشرة أضعاف التعهد الحالي البالغ 100 مليار دولار. وقال الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، سيمون ستيل، في كلمته الافتتاحية، إن تمويل الدول الغنية للعمل المناخي ليس «عملاً خيرياً»، وإنه «في مصلحة الجميع».

بدوره، أشار الرئيس الأذربيجاني للمؤتمر، مختار بابايف، إلى أن المؤتمر يشكّل «لحظة الحقيقة» لاتفاقية باريس التي أبرمت في عام 2015. موضحاً: «نحن على طريق الخراب. الأمر لا يتعلق بمشكلات مستقبلية، فتغيّر المناخ قائم». وتأتي المحادثات بالتزامن مع تحذيرات جديدة من أن العالم بعيد عن مسار تحقيق أهداف اتفاقية باريس، والتي تهدف إلى احتواء الاحترار، وحصره بـ1,5 درجة مئوية.

(فرانس برس، رويترز)

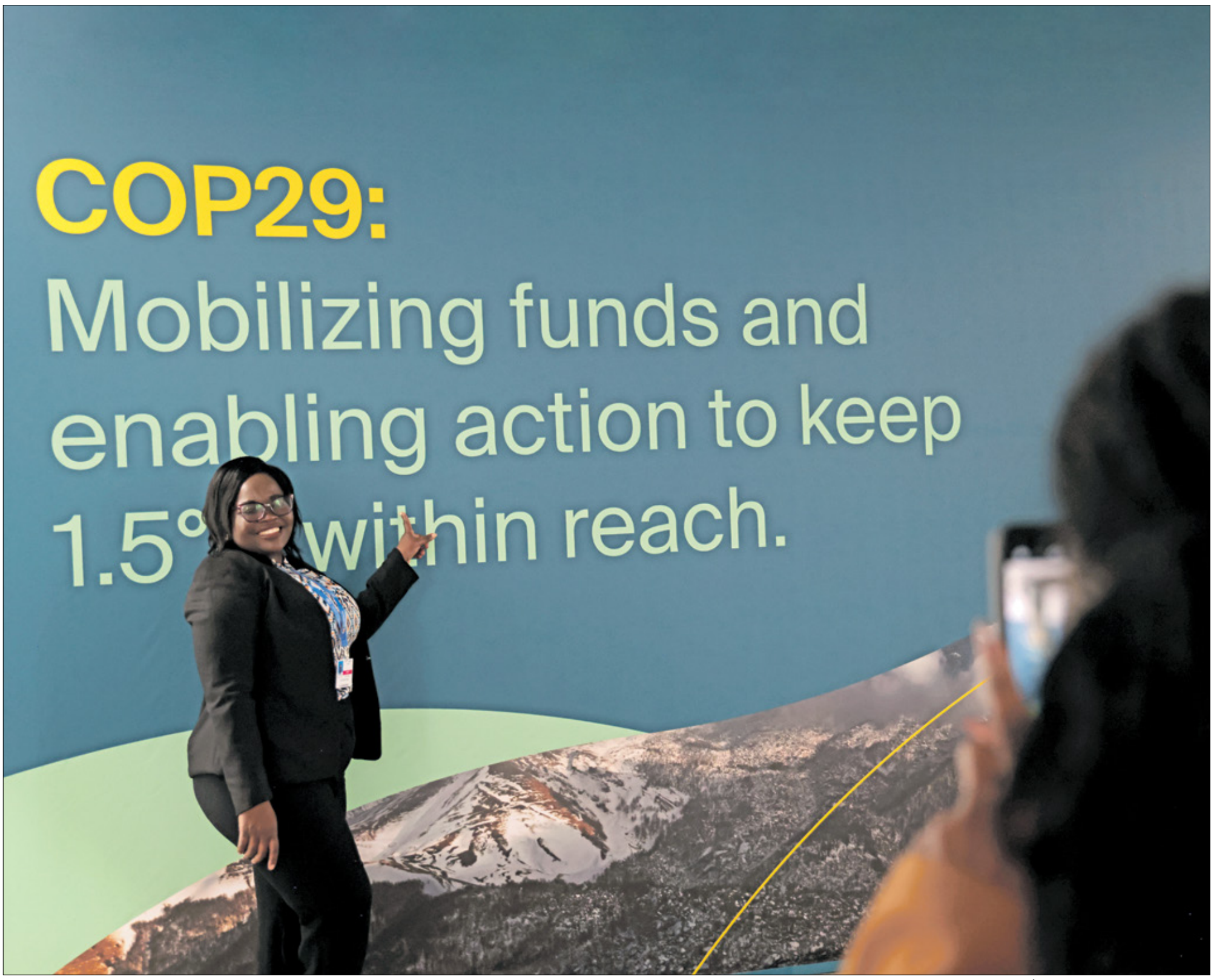

مندوبة من الوفد الكيني على هامش افتتاح أعمال القمة في باكو أمس (شون غالوب/Getty)

نازحو درنة... معاناة تجاوزت العام

طرابلس ـ **أسامة علي**

لا يزال المئات من أهالي مدينة درنة نازحون يعيشون في شتات بين العديد من المدن والمناطق الليبية منذ فقدانهم منازلَهم في فيضانات وسيول «الإعصار دانيال» الذي ضرب مدينتهم في سبتمبر/أيلول من العام الماضي، فيما لا تزال جهود الإعمار قاصرة عن تعويض المتضررين عن منازلهم أو بناء أخرى جديدة. ومنذ نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023، توقفت الجهات الحكومية الليبية عن إعلان أرقام جديدة بشأن ضحايا سيول درنة، والذين وصل عددهم وفق آخر إحصاء إلى 5 آلاف ضحية، كما لا تعلن أعداد النازحين الذين فقدوا بيوتهم، فيما تقدر تقارير دولية أن الأعداد تزيد عن 40 ألف نازح، ما يعني نحو 20% من إجمالي سكان المدينة. وكان من المفترض أن تبدأ حكومة مجلس النواب في توزيع عدد من البنايات السكنية على النازحين مع حلول الذكرى الأولى للكارثة في سبتمبر الماضي، لكن تأخر البناء أجبرها على تأجيل برامج التسليم.

وعلى رغم عودة الحياة ببطء إلى درنة، لا يزال النازحون العالقون في دوامات الحاجة واليأس والإهمال متشبثين بالأمل. يقول الناشط المدني أيوب القاضي، إن قصص النازحين المشردين تضم مزيجاً من الوجع والصبر، معبراً عن استهجانه لتناسي المجتمعين المحلي والدولي مأساة المنكوبين مع مرور الوقت. ويؤكد القاضي لـ«العربي الجديد»، أن «عدد الوحدات السكنية التي جرى بناؤها لا يقارن بأعداد النازحين الذي يحتاج إلى العشرات من البنايات السكنية الجديدة. اقترح عدد من النازحين على سلطات المدينة العمل وفقاً لخطط تتجاوب مع حجم مشكلة السكن، وألّا تقتصر الجهود على بناء مساكن لسكان المناطق التي جرفت السيول منازلهم، بل ترميم مساكن النازحين التي تضررت بشكل جزئي لتسريع وتيرة عودة السكان إلى مدينتهم».

يضيف: «تمكن عدد من النازحين من ترميم منازلهم بجهودهم الذاتية، والعودة إليها بعد أشهر على الكارثة، لكن هناك آخرون لا يملكون القدرة المالية، والمبالغ التي دُفعت لهم تعويضات ليست كافية لمواجهة تبعات الأزمة التي توسع ضررها، إذ لم تقتصر على المساكن، بل تجاوزتها إلى ممتلكات خاصة أخرى، أما الأزمة الأكثر إزعاجاً فهي خاصة بالأسر التي جرفت السيول منازلها بالكامل، وهؤلاء يعيشون في مساكن مؤجرة في مناطق مجاورة لمدينة درنة، ما يؤشر إلى تشبثهم بأمل العودة ولو بعد حين». وتقطن العديد من الأسر النازحة منذ تضرر منازلها أو فقدها بالكامل في مدن مثل بنغازي وطرابلس ومصراته، وتحصل بعضها على إعانات من الحكومة في طرابلس، أو من جمعيات خيرية لا تزال تنشط في تقديم دعم عيني للأسر المنكوبة. من بين هؤلاء النازحين عبد العاطي بورحيل، والذي يؤكد أن الأزمة الأكبر تكمن في عدم قدرته على مواصلة دفع إيجار شقة استأجرها منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، وذلك بسبب فقدانه كلَّ مصادر رزقه، وأنه قرر أن يواجه صعوبات الحياة من خلال العمل في إحدى ورش إصلاح السيارات.

يضيف بورحيل لـ«العربي الجديد»: «هناك العديد من الأسر التي تعيش ظروفاً مشابهة لظروفي القاسية، ما اضطرهم إلى البحث عن أعمال بديلة لتحسين دخولهم، كما اضطر بعضهم إلى دفع أبنائهم إلى العمل لزيادة الدخل الشهري. كلفة إيجار المنازل هي أكبر الصعوبات التي يواجهها جميع النازحين». بدوره، يرى هيثم عبيد أن مشاريع الإعمار مهما بلغ حجمها فلن تعود بالمدينة إلى سابق عهدها، موضحاً أن عودة النازحين إلى المدينة لا يعطلها فقد المنازل فقط، بل الكثير من الأسباب الأخرى. يُعيل عبيد أطفال أخته الأربعة منذ لقيت هي وزوجها حتفهما في فاجعة السيول، ويؤكد أن صهره لم يعد له أقارب في مدينة درنة، ثم انقطعت صلة هؤلاء الأطفال بالمدينة، وبدؤوا بالتأقلم مع البقاء في بنغازي.

يضيف عبيد لـ«العربي الجديد»: «هناك العديد من الأسباب التي تتعلق بعدم توفر أساسيات عودة الكثير من النازحين، ومن بينها عدم توفر فرص تعليم الأطفال، فالمدينة تعاني عجزاً كبيراً في المدارس والكوادر التعليمية، علاوة على أن بعض الأسر النازحة لا ترغب في العودة بهدف إبعاد أطفالهم عن تذكر مشاهد الرعب القاسية التي عايشوها خلال ليلة السيول، ومحاولة خلق بيئة عيش جديدة لهم». الأسر النازحة لا ترغب في العودة بهدف إبعاد أطفالهم عن تذكر مشاهد الرعب القاسية التي عايشوها خلال ليلة السيول، ومحاولة خلق بيئة عيش جديدة لهم».

إعادة إعمار بطيئة

سبَّب وقوع درنة في مناطق سيطرة حكومة مجلس النواب في بنغازي، عدم تمكن حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس من تقديم كثير من الدعم للنازحين، باستثناء مساعدات مالية لإعانتهم. وتعمل حكومة بنغازي على إنجاز مشاريع الإعمار وإعادة الحياة إلى المدينة، ومن بينها بناء المساكن، لكنها ما زالت بطيئة.

تحقيق

شمال غزة جرحى ينزفون حتى الموت

مع استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في شمالي قطاع غزة، تحولت الإصابات الطفيفة والمتوسطة إلى قاتلة نتيجة عدم وجود خدمات طبية يمكنها إنقاذ الجرحى الذين ينزف بعضهم حتى الموت

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

يمنع جيش الاحتلال دخول سيارات الإسعاف إلى مخيم جباليا، وقام بتدمير معظم المركبات العاملة في المنطقة، ما يمنع الفرق الطبية من إسعاف المصابين لتبقى عمليات الإنقاذ تطوعية بجهود من المسعفين، والذين يحاولون نقل المصابين إلى مستشفى كمال عدوان أو مستشفى الإندونيسي في ظل أوضاع صحية كارثية تعيشها المنطقة كلها. وأمام منظومة صحية عاجزة عن تقديم الخدمات الطبية، يتم تحويل المصابين إلى مستشفيات مدينة غزة، بالتزامن مع إطباق الاحتلال حصاره منذ بدء اجتياحه الثالث المتواصل لبلدات شمالي القطاع منذ الخامس من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذي خلف أكثر من 1800 شهيد، فضلاً عن إصابة أكثر من 4 الاف آخرين، معظمهم لم تجد لهم تدخلات طبية، وفق معطيات حكومية بقطاع غزة.

لم يجد المسعف الفلسطيني أحمد النجار سوى عربة يجرها حمار لنقل المصابين من عائلة أبو صقر بعد استهداف جيش الاحتلال الإسرائيلي منزلهم في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة، ما أدى إلى استشهاد بعضهم، وإصابة آخرين لم يتوقفوا عن الاستغاثة لإنقاذهم على مدار يوم كامل. نجح المسعف النجار بشجاعة في نقل عدد من المصابين بعد أن توجه إلى المكان المستهدف صبيحة 15 أكتوبر الماضي، بعد حصوله على تنسيق من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإتمام مهمته الإنسانية، ثم كان على موعد مع المهمة التالية بعد قصف الاحتلال منزل عائلة السيد بالمخيم، والذي وصل إليه في وقت باكر بعد حصوله على التنسيق.

يروي والده لـ «العربي الجديد» أن «أحمد وصل إلى مكان القصف، وقام بإجراء اسعافات أولية للمصابين، ونقل مجموعة منهم إلى المستشفى، ثم عاد لنقل مجموعة أخرى، من بينهم طفل صغير، وأثناء سيره بين ممرات المخيم جرى استهدافهم من قبل طائرة إسرائيلية بدون طيار. استشهد ابني على الفور، واستشهد بعض المصابين، ويرجح شهود العيان نجاة الطفل الصغير». يضيف: «كان أحمد يخاطر بحياته لإنقاذ الجرحى، وأحياناً يبذل جهداً كبيراً في مساعدة أفراد من الدفاع المدني لإزالة الركام، قبل انتشال المصابين وإجراء الإسعافات الأولية لهم ميدانياً، وكان يحرص على الاستجابة لنداءات الاستغاثة القريبة. كنت أطالبه بالحرص على سلامته، وأن لا يتحرك في المناطق الخطرة من أجل طفليه الصغيرين، لكنه كان يطمئنني، وطالبته بأن ينزح معنا، لكنه رفض، وأصر على البقاء لإسعاف المصابين، حتى دفع حياته ثمناً للقيام بمهمته الإنسانية». كان النجار يعمل في المستشفى الإندونيسي، ومع صعوبة الوصول إلى المستشفى خلال التوغل الإسرائيلي، تطوع للعمل في نقطة طبية أقيمت داخل مدرسة في منطقة سكنه في «بئر النعجة» إلى الغرب من مخيم جباليا. وتجسد قصة المسعف الشهيد طبيعة الوضع الصحي في شمالي غزة، وتسلط الضوء على تفاني الطواقم الطبية في محاولات إسعاف المصابين رغم المخاطر الكبيرة، إذ يقدم الكثير منهم أرواحهم في سبيل أداء مهمتهم، في ظل استهداف كل معالم الحياة. ومثلت المجزرة الدموية التي ارتكبها الاحتلال بحق عائلة أبو نصر في بلدة بيت لاهيا شمالي القطاع، واحدة من أبشع المجازر منذ بدء الحرب، إذ جرى قصف عمارة سكنية مكونة من خمسة طوابق تؤوي نحو 200 نازح، ما أدى إلى استشهاد أكثر من 130 فرداً، غالبيتهم من الأطفال والنساء، وظل كثيرون عالقين تحت الركام، في حين نجا بضعة أفراد فقط. قبل أيام، تعرض الشاب مجدي مهدي للإصابة بشظايا في منطقة البطن بعد قصف جيش الاحتلال تجمعاً للمواطنين في سوق مركزي بمشروع بيت لاهيا، وأدت الغارة إلى استشهاد ثمانية مواطنين. لم يجد المصابون سيارة إسعاف لنقلهم، ولا أي وسيلة يمكن من خلالها الذهاب إلى المستشفى، وتدهورت حالة مجدي غير الميتة مع استمرار النزيف، فتناوبت مجموعة من الشبان على حمله والسير به إلى أقرب نقطة طبية.

يروي يحيى المدهون لـ «العربي الجديد»: «وصلوا به إلى النقطة الطبية، لكن لم يكن يتوفر فيها المستلزمات المطلوبة لإجراء الإسعافات الأولية أو وقف النزيف، فنقلوه بعربة يجرها حمار إلى مستشفى كمال عدوان، وعدما وصلوا وضعوه على الأرض في قسم الاستقبال، وبدأ التعامل الطبي معه، لكن الوقت كان قد تأخر كثيراً، واستشهد نتيجة النزيف». يسكن المدهون بجوار مستشفى كمال عدوان، ويتواجد يومياً فيه لتوثيق الإصابات ونقلها للعالم. ويقول إن «الجرحى ممددون على الأرض، والإصابات الخطيرة التي تأتي إلى المشفى يحاول الطاقم الطبي التعامل معها، لكن الكثير منهم يفقدون حياتهم نتيجة نقص المعدات والمستلزمات، وعدم وجود طواقم متخصصة. الجرحى ينامون في ممرات المستشفى من دون علاج، ولا تملك أي جهة نقلهم لإنقاذهم، فالاحتلال يمنع ذلك، والعلاج الذي تملكه المستشفى عبارة عن إسعافات أولية، والحالات التي تحتاج إلى عمليات جراحية يتم تحويلها إلى مستشفى العودة، وبسبب عدم وجود سيارات إسعاف، يتم نقل المصابين بصعوبة». ويلفت إلى حالة وثقها أخيراً، لشاب أصيب بشظايا في قدمه، فقام الممرضون بلف الجرح لوقف النزيف، وبقيت الشظايا داخل قدمه، ولم يمنع النزيف، كما أن المضادات الحيوية التي يحتاجها غالبية المصابين غير متوفرة، وبالتالي تحدث مضاعفات خطرة.

تعرض محمد فرج الله للإصابة في 19 أكتوبر الماضي، ورغم محاولة الطواقم الطبية علاجه وتضميد جراحه، إلا أن نزيفه استمر لثلاثة أيام، ولم يستطع أحد نقله لإجراء جراحة، ثم حدثت انتكاسة مفاجئة في حالته الصحية في اليوم الثالث للإصابة، الأمر الذي أدى إلى استشهاده، تاركاً زوجته وأطفاله في صدمة كبيرة. تروي زوجته لـ «العربي الجديد»: «كانت إصابة زوجي في القدمين، وظل ينزف لثلاثة أيام، وجرت محاولات بدائية لوقف النزيف وإنقاذه. حاولنا عمل إسعافات أولية بواسطة ممرضين كانوا بالمدرسة التي نزحنا إليها على مدار الأيام الثلاثة، كما حاولنا الاتصال بسيارة إسعاف، لكنها لم تستطع القدوم إلى المدرسة كون المنطقة محاصرة بالدبابات، وقد استشهد نتيجة النزيف، ودفناه بالمدرسة». نزحت الزوجة مع أطفالها وآخرين من أفراد العائلة من مدرسة أبو حسين في مخيم جباليا، حيث دفنت زوجها، إلى مشروع بيت لاهيا، وهناك تعرضوا للقصف، فاستشهدت ابنة شقيقها وابن عمها. تقول: «خرجنا كلنا مصابين من تحت الركام، ونزحنا ونحن مصابون إلى مدينة غزة، وكنا نعاني من رضوض كبيرة، لكننا تحاملنا على أنفسنا حتى وصلنا».

حالياً رانيا أبو حميدة مع عائلتها بمنطقة المنشية في بيت لاهيا، وهي تشاهد بشكل يومي عمليات نقل المصابين حملاً على الأكتاف نحو النقاط الطبية، حيث تقدم لهم الإسعافات الأولية، والبعض يجري نقلهم من خلال عربات تجرها الحمير، وكثيرا ما تسمع استغاثات المصابين العالقين تحت ركام المنازل المدمرة لإنقاذهم، والذين يحاول بعض المتطوعين الوصول إليهم بجهود بدائية، وفي معظم الحالات تختفي الأصوات بعد فترة، ما يعني استشهادهم. تقول أبو حميدة لـ «العربي الجديد»: «جيش الاحتلال لا يمنع دخول سيارات الإسعاف إلى المناطق المستهدفة فحسب، بل يمنع الشبان من التوجه لإسعاف المصابين عبر إطلاق الرصاص عليهم من الطائرات المسيرة (كواد كابتر). نعيش ظروفاً صعبة، وننزح من منطقة إلى أخرى داخل بيت لاهيا، والمجازر تحدث حولنا في كل مكان، ولم يعد هناك أكفان، ولا أغطية لتكفين الشهداء قبل دفنهم، وبعض جثث الشهداء ملقاة في الشوارع، والبيت الذي يسقط فوق رؤوس سكانه يصعب انتشال الشهداء منه أو إخراج المصابين من تحت ركامه».

وتضررت الأوضاع داخل مستشفى كمال عدوان بعد قصف الاحتلال طوابقه العلوية، واعتقال كوادره الطبية، مع بقاء طبيبين فقط داخل المستشفى مع عدد قليل من طواقم التمريض. يقول مدير المستشفى الطبيب حسام أبو صفية لـ «العربي الجديد»: «فقدنا العديد من الجرحى لعدم وجود تخصصات جراحية، وأغلب الإصابات تصل مشياً على الأقدام، أو يحملهم آخرون، وتحتاج إلى تدخلات جراحية؛ وبعد اعتقال الطواقم لم يسمح جيش الاحتلال بإدخال طواقم جديدة، في شمالي القطاع، ما يجعل الأوضاع كارثية». ويلفت أبو صفية إلى أن «الكثير من المصابين يموتون في الشوارع لعدم قدرتهم على الوصول إلى المستشفى، وبعد تجدد قصف الطوابق العلوية من المستشفى بشكل مباشر، أصيب أطفال، وطواقم كانت تقدم الخدمة للمصابين».

متطوعون يحملون مسنا مصابا نجا من قصف على جباليا (عمر القطاع/ فرانس برس)

لا توجد سيارة إسعاف واحدة عاملة في مناطق شمالي قطاع غزة

المنظومة الصحية عاجزة عن تقديم الخدمات الطبية في شمالي غزة

1800
عدد الشهداء في شمالي قطاع غزة منذ بدء الاجتياح الإسرائيلي المتواصل منذ 5 أكتوبر الماضي.

أفواج الإطفاء الفلسطينية شريك بعمليات الإنقاذ في لبنان

تشارك أفواج الإطفاء الفلسطينية في لبنان بعمليات البحث والإنقاذ وإخماد الحرائق، وهي تتحرك ضمن خطة عمل مشتركة مع الدفاع المدني اللبناني

صيدا ـ **انتصار الدنان**

تساهم أفواج الإطفاء الفلسطينية في عمليات البحث والإنقاذ وإخماد الحرائق في المناطق التي يستهدفها العدوان الإسرائيلي على لبنان، ضمن جهود مساندة الدفاع المدني اللبناني منذ بدأت الأعتداءات الإسرائيلية قبل أكثر من عام. يقول القائد العام لأفواج الإطفاء الفلسطينية في لبنان، تامر الخطيب، المقيم في مخيم عين الحلوة: «لدينا ثمانية أفواج إطفاء، ويبلغ تعداد أفرادها 250 عنصراً، ونقدم خدمات البحث والإنقاذ والإطفاء والإسعاف، ونحن موجودون في مخيمات الرشيدية، والبص، وبرج الشمالي في منطقة صور، وفي مخيم عين الحلوة بصيدا، ومخيم شاتيلا في بيروت، ومخيم نهر البارد بالشمال، ومخيم الجليل ببعلبك، وهناك نقاط جديدة نعمل فيها منذ بدء العدوان، وهذا يتطلب أن نكون على أهبة الاستعداد، وفي حالة استنفار دائمة». يضيف الخطيب: «بعد تهديد مخيم الرشيدية عززنا فرق الإنقاذ والإطفاء، وفوج مخيم نهر البارد يعمل مع النازحين، وفريقنا في منطقة الشمال جاهز بشكل دائم لتقديم خدماته، كما أن فرقنا في الجنوب تقدم خدمات الإنقاذ والإطفاء، وعمليات الإسعاف نتركها للمتخصصين في الهلال الأحمر الفلسطيني. تتطلب المهام جهداً كبيراً، ونتعاون مع الدفاع المدني اللبناني ضمن خطط الطوارئ».

يتابع: «مشاركتنا في الإنقاذ والإطفاء واجب، وعمل منظم ضمن شراكة قائمة، فنحن جزء من لجنة الكوارث بصيدا، وفي منطقة عين الدلب التي تعرضت لعدوان إسرائيلي قبل ثلاثة أسابيع، قمنا بإنقاذ سبعة أشخاص، وانتشال جثامين شهداء، وتركز عملنا خلال الأيام الخمسة الأولى من العدوان في بلدة الغازية، وكل مناطق محيط مخيم عين الحلوة. نحن على تواصل مباشر مع الصليب الأحمر اللبناني، ونبلغهم بجميع تحركاتنا. لم يتم استهدافنا، وحركتنا ضمن الإطار الطبيعي، لكن العدو لا يحترم المواثيق الدولية».

ويؤكد الخطيب: «عمليات البحث والإنقاذ ورفع الأنقاض التي نقوم بها تتم على المستوى المطلوب، ونوجد للتدخل بشكل مباشر في الأماكن التي تتعرض للعدوان، وخبرتنا والتدريبات التي يتلقاها عناصر الفريق تخولهم إلى القيام بكل التدخلات المطلوبة. المعوقات والصعوبات قائمة دائماً، إذ يوجد أناس ليسوا من أصحاب الاختصاص في عمليات البحث والإنقاذ، وكذلك وجود مدنيين وأهالٍ في المباني التي دمرها الاحتلال، كل ذلك يسبب لنا مشاكل خلال عملية البحث والإنقاذ، لأن محور عملنا في الساعة الأولى يكون عن طريق سماع أصوات الأشخاص الأحياء بعد تعرضهم للاستهداف، وهذا يحتاج إلى وعي المواطنين، وعدم تجمهرهم في أماكن الإنقاذ، وأيضاً للحفاظ على سلامتهم. من المعوقات الأخرى استهلاك المعدات، ونعمل بشكل دائم على صيانتها حتى تكون بأعلى جهوزية». ويقول المتطوع في أفواج الإطفاء الفلسطينية بمخيمات لبنان، أحمد عز: «تجربتنا في عمليات البحث والإنقاذ طويلة، ونواجه حالات صعبة، فمن الممكن أن يكون الذين تعرضوا للاستهداف تحت عدة أسقف، وأجهزة الإنقاذ في مدينة صيدا ضعيفة، لكننا رغم ذلك نقوم بعمليات الإنقاذ بالإمكانيات الموجودة».

يتابع: «بالنسبة للأحياء الموجودين تحت الركام تستغرق مدة الإنقاذ وقتاً طويلاً لطبيعة المكان الموجود فيه المصاب، فإذا كان المصاب صاحياً نستطيع التحدث معه للوصول إليه، بينما إذا كان غائباً عن الوعي، نضطر إلى استخدام الآلات، لكن هذا يحتاج إلى وقت، وفيه خطورة، فإذا رفعنا حجراً من الممكن أن يسقط على المصاب، وفي هذه الحالة نتعرض جميعاً لخطر الموت، علماً أن معدات والإنقاذ موجودة، ومعدات البحث موجودة، لكننا في الوقت نفسه نتعرض لخطر الاستهداف، ورسالتنا من خلال مشاركتنا في عمليات الإنقاذ، هي أننا جميعنا شعب واحد، والعدوان لا يميز بيننا، وفي هذه الظروف يجب علينا أن نتكاتف، فرسالتنا إنسانية، ونعمل ضمن خطة طوارئ أعددناها تحسباً لأي عدوان». ويقول مدير عمليات أفواج الإطفاء الفلسطيني في لبنان، وقائد منطقة صور، أحمد تكلي «أبو عبد الله»، المقيم في مخيم برج الشمالي: «منذ بداية العدوان على الجنوب، نشارك في عمليات الإنقاذ، ونتابع كل الغارات والاستهدافات التي تحصل، ثم نتوجه إلى المناطق التي تم استهدافها، ونقوم بعملية البحث والإنقاذ، وإسعاف الجرحى، وانتشال جثامين الشهداء، وإطفاء الحرائق، وبعد التهديد الإسرائيلي لمخيم الرشيدية، رفعنا جهوزيتنا».

ويتابع: «شاركنا في عدة عمليات إنقاذ، وفي عملية إطفاء بعد استهداف منطقة قريبة من مخيم برج الشمالي، تم استهداف المكان مرة ثانية، فأصيبت السيارة بشظايا، كما وقعت إصابات. وشاركنا في إطفاء حرائق في جحيم، والقاسمية، والعباسية، والبص، ومساكن برج الشمالي، وضواحي الرشيدية، وعملنا إنساني، وواجبنا أن نكون بجانب الإخوة اللبنانيين، كما نواجه أخطاراً عديدة، فالعدو يستهدف سيارات الإسعاف».

عناصر أفواج الإطفاء الفلسطينية في لبنان خلال عمليات إنقاذ (العربي الجديد)

تسييف كامل مع الدفاع المدني اللبناني (مراد سنغول/الأناضول)

حق نساء ريف تونس في الميراث... تاريخ موجز للظلم

لا تستطيع نساء يعشن في مناطق ريف تونس تحصيل كامل حقوقهن في الميراث بسبب عراقيل تتعلّق بالعادات الاجتماعية، ما يمنعهن من تحسين أوضاعهن المالية وسط ظروف معيشية غاية في الصعوبة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تقدّر إحصاءات استغلال الأراضي الزراعية في تونس بأن نسبة 58% من النساء مستبعدات تماماً من الإرث، وأن قسماً منهن يتنازلن عن حصصهن لمصلحة الورثة الذكور، ويكتفين بممارسة النشاط الفلاحي باعتبارهن أجيرات أو مُعينات رغم أنهن يعملن في ممتلكات العائلة، ويساهمن في تحقيق الأمن الغذائي. وتعمل منظمات مدنية لكسر الحواجز الاجتماعية التي تعرقل حصول النساء على ميراثهن في الأراضي الزراعية، وتغيير العقليات السائدة، ودفعهن إلى الاستثمار الفلاحي كي يجعلهن عناصر إشعاع في مناطقهن يستطعن مجاراة تجارب سابقة ناجحة.

تقول رئيسة جمعية دعم المبادرات في القطاع الزراعي سلوى كنّو لـ«العربي الجديد»: «مسار حصول النساء في ريف تونس على حصصهن من الإرث الأسري المتمثل في الأراضي الفلاحية طويل وشاق، ويحتاج إلى إمكانيات مالية مهمة للجوء إلى القضاء، ما يفسّر تنازل نحو 60% من الوريثات عن حقوقهن لفائدة الورثة الذكور».

وأثبتت دراسة ميدانية أجرتها الجمعية أن معظم هؤلاء النساء لم ينجحن في الحصول على نصيبهن من الميراث في الأرض إلا بعد فترة أكثر من 12 سنة أو حتى 30 سنة. وخلال هذه الفترات الطويلة، واصل الورثة الرجال استغلال كل الأراضي والتمتع بمحصولها، في حين حُرمت النساء من نصيبهن في الميراث ومحصوله لسنوات، وأيضاً من إمكانية الاستثمار وتطوير مشاريع اقتصادية خاصة بهن.

وتذكر سلوى أن «هناك حاجة ملحّة إلى دعم هذه الفئة من النساء والوقوف إلى جانبهن من أجل مساعدتهن في تحصيل حقوقهن، والانتقال إلى مرحلة الاستثمار الفعلي واستغلال الأراضي التي يملكنها بالكامل». تتابع: «تمتهن غالبيتهن الزراعة منذ نعومة أظفارهن لكنهن لا يتجاوزن مرحلة العاملات، ويتحوّلن نادراً إلى صاحبات مشاريع أو مستثمرات، إذ يعرقل عدم حيازتهن الإرث نفاذهن إلى التمويلات البنكية من أجل تنفيذ مشاريعهن الخاصة».

حُرمت النساء في ريف تونس من نصيبهن في الميراث لسنوات

تلعب الأمهات دوراً في حرمان البنات من نصيبهن العادل من الميراث

وفي شأن الضغوط التي اعترضت هؤلاء النساء من أجل الحصول على حصصهن في الإرث، تقول سلوى إن «مصدرها سلطة الوالدين بالدرجة الأولى، ما يشكل عنفاً ناعماً». واستناداً إلى نساء شاركن في الدراسة، تلعب الأمهات دوراً مؤثراً في حرمان البنات أو عدم حصولهن على نصيبهن العادل من الميراث، إذ يعارضن هذا المطلب، ويعتبرن أن الأبناء الذكور أحق به، ويقفن معهم أكانوا على خطأ أو صواب.

ووفق الشهادات ذاتها، تتضامن الأمهات غالباً مع أبنائهن الذكور، ويؤثرن على الآباء إذا امتلكن النية في إسناد جزء من التركة للبنات، خصوصاً إذا كانت قيمتها كبيرة.

وإلى ضغوط الوالدين تتعرض النساء خلال مطالبتهن بالحصول على إرثهن إلى ضغوط أثناء الحصول على الإرث وبعده. وبسبب طول إجراءات التقاضي في تحصيل الميراث وكلفته المرتفعة تحاول المنظمات المدنية المدافعة عن حقوق النساء دعم آلية الوساطة لتعزيز حصول النساء على نصيبهن في الميراث من دون اللجوء إلى القضاء. وتهدف هذه الآلية إلى التشجيع على استعمال الوساطة التي يتولاها أشخاص يؤمنون بحقوق النساء في الإرث أكانوا رجالاً أم نساءً للحفاظ على العلاقات العائلية، وتسريع إيصال الحقوق إلى أصحابها، وتفادي إجراءات التقاضي الطويلة.

وتقول المحامية فاتن المهناوي إن «القانون التونسي يحفظ حقوق النساء في الحصول على إرث من الأراضي الزراعية، ويضع آليات عادلة لتقسيم التركة بين أصحاب الحق في شكل واضح، كما يسمح للنساء اللواتي تعتبر أوضاعهن هشة بالحصول على دعم قانوني للحصول على حقوقهن».

تضيف: «النساء غير مستضعفات قانونياً، والإشكالية لا تتعلق بتطبيق القانون بل بالحرج الاجتماعي الذي يمنع توجه النساء للقضاء من أجل استرداد حقوقهن في الميراث». وتوضح أن «النساء في المحافظات الداخلية يجدن حرجاً غالباً في اللجوء إلى القضاء لطلب قسمة عادلة للإرث الزراعي، خصوصاً أنهن يشكلن جزءاً من اليد العاملة لهذه الأراضي».

وتشير دراسة جمعية دعم المبادرات في القطاع الزراعي إلى أن «الأمر لا يتعلّق فقط بصعوبة نفاذ النساء إلى حقهن في إرث الأراضي الزراعية، بل أيضاً بعقارات ذات قيمة مادية كبيرة تؤول غالباً إلى ورثة ذكور». وتلفت أيضاً إلى أن «النساء اللواتي حصلن على حصص من الأرض يمنحن غالباً أجزاءً ذات خصوبة وإنتاجية محدودة، أو تلك التي تعتمد الزراعات البعلية، في حين يحصل الإخوة الذكور على الأراضي المروية والخصبة، ما يصعّب استغلال النساء لها بطريقة مباشرة لأنها لا تمثل مصدر رزق فعلي، وبالتالي يجدن أنفسهن مجبرات على تركها أو بيعها في غالب الأحيان بثمن زهيد للورثة الذكور».

تصنع عراقيل الميراث ريفيات تونس من الشاء مشاريعهن الخاصة (فتحي بلعيد/ فرانس برس)